جامعة
بنغازي الحديثة

مجلة جامعة بنغازي الحديثة للعلوم والدراسات الإنسانية

مجلة علمية الكترونية محكمة

Journal of Benghazi Modern University of Sciences and Humanities

العـــدد السادس

لسنة 2019

حقوق الطبع محفوظة

شروط كتابة البحث العلمي في مجلة جامعة بنغازي الحديثة للعلوم والدراسات الإنسانية

1- الملخص باللغة العربية وباللغة الانجليزية (150 كلمة).
2- المقدمة، وتشمل التالي:
- ❖ نبذة عن موضوع الدراسة (مدخل).
- ❖ مشكلة الدراسة.
- ❖ أهمية الدراسة.
- ❖ أهداف الدراسة.
- ❖ المنهج العلمي المتبع في الدراسة.

3- الخاتمة. (أهم نتائج البحث - التوصيات).
4- قائمة المصادر والمراجع.
5- عدد صفحات البحث لا تزيد عن (25) صفحة متضمنة الملاحق وقائمة المصادر والمراجع.

القواعد العامة لقبول النشر

1. تقبل المجلة نشر البحوث باللغتين العربية والانجليزية؛ والتي تتوافر فيها الشروط الآتية:

- أن يكون البحث أصيلاً، وتتوافر فيه شروط البحث العلمي المعتمد على الأصول العلمية والمنهجية المتعارف عليها من حيث الإحاطة والاستقصاء والإضافة المعرفية (النتائج) والمنهجية والتوثيق وسلامة اللغة ودقة التعبير.
- ألا يكون البحث قد سبق نشرة أو قُدم للنشر في أي جهة أخرى أو مستل من رسالة أو اطروحة علمية.
- أن يكون البحث مراعياً لقواعد الضبط ودقة الرسوم والأشكال - إن وجدت - ومطبوعاً على ملف وورد، حجم الخط (14) وبخط (Arial 'Body') للغة العربية. وحجم الخط (12) بخط (Times New Roman) للغة الإنجليزية.
- أن تكون الجداول والأشكال مدرجة في أماكنها الصحيحة، وأن تشمل العناوين والبيانات الإيضاحية.
- أن يكون البحث ملتزما بدقة التوثيق حسب دليل جمعية علم النفس الأمريكية (APA) وتثبيت هوامش البحث في نفس الصفحة والمصادر والمراجع في نهاية البحث على النحو الآتي:
- أن تُثبت المراجع بذكر اسم المؤلف، ثم يوضع تاريخ نشرة بين حاصرتين، ويلي ذلك عنوان المصدر، متبوعاً باسم المحقق أو المترجم، ودار النشر، ومكان النشر، ورقم الجزء، ورقم الصفحة.
- عند استخدام الدوريات (المجلات، المؤتمرات العلمية، الندوات) بوصفها مراجع للبحث: يُذكر اسم صاحب المقالة كاملاً، ثم تاريخ النشر بين حاصرتين، ثم عنوان المقالة، ثم ذكر اسم المجلة، ثم رقم المجلد، ثم رقم العدد، ودار النشر، ومكان النشر، ورقم الصفحة.

2. يقدم الباحث ملخص باللغتين العربية والانجليزية في حدود (150 كلمة) بحيث يتضمن مشكلة الدراسة، والهدف الرئيسي للدراسة، ومنهجية الدراسة، ونتائج الدراسة. ووضع الكلمات الرئيسية في نهاية الملخص (خمس كلمات).

3. تحتفظ مجلة جامعة بنغازي الحديثة بحقها في أسلوب إخراج البحث النهائي عند النشر.

إجراءات النشر

ترسل جميع المواد عبر البريد الالكتروني الخاص بالمجلة جامعة بنغازي الحديثة وهو كالتالي:

- ✓ يرسل البحث الكترونياً (Word + Pdf) إلى عنوان المجلة info.jmbush@bmu.edu.ly او نسخة على CD بحيث يظهر في البحث اسم الباحث ولقبة العلمي، ومكان عملة، ومجاله.
- ✓ يرفق مع البحث نموذج تقديم ورقة بحثية للنشر (موجود على موقع المجلة) وكذلك ارفاق موجز للسيرة الذاتية للباحث إلكترونياً.
- ✓ لا يقبل استلام الورقة العلمية الا بشروط وفورمات مجلة جامعة بنغازي الحديثة.
- ✓ في حالة قبول البحث مبدئياً يتم عرضة على مُحكِّمين من ذوي الاختصاص في مجال البحث، ويتم اختيارهم بسرية تامة، ولا يُعرض عليهم اسم الباحث أو بياناته، وذلك لإبداء آرائهم حول مدى أصالة البحث، وقيمته العلمية، ومدى التزام الباحث بالمنهجية المتعارف عليها، ويطلب من المحكم تحديد مدى صلاحية البحث للنشر في المجلة من عدمها.
- ✓ يُخطر الباحث بقرار صلاحية بحثه للنشر من عدمها خلال شهرين من تاريخ الاستلام للبحث، وبموعد النشر، ورقم العدد الذي سينشر فيه البحث.
- ✓ في حالة ورود ملاحظات من المحكِّمين، تُرسل تلك الملاحظات إلى الباحث لإجراء التعديلات اللازمة بموجبها، على أن تعاد للمجلة خلال مدة أقصاها عشرة أيام.
- ✓ الأبحاث التي لم تتم الموافقة على نشرها لا تعاد إلى الباحثين.
- ✓ الأفكار الواردة فيما ينشر من دراسات وبحوث وعروض تعبر عن أراء أصحابها.
- ✓ لا يجوز نشر إي من المواد المنشورة في المجلة مرة أخرى.
- ✓ يدفع الراغب في نشر بحثه مبلغ قدره (400 د.ل) دينار ليبي إذا كان الباحث من داخل ليبيا، و (200 $) دولار أمريكي إذا كان الباحث من خارج ليبيا. علماً بأن حسابنا القابل للتحويل هو: **(بنغازي – ليبيا - مصرف التجارة والتنمية، الفرع الرئيسي - بنغازي، رقم 001-225540-0011. الاسم (صلاح الأمين عبدالله محمد)**.
- ✓ جميع المواد المنشورة في المجلة تخضع لقانون حقوق الملكية الفكرية للمجلة.

info.jmbush@bmu.edu.ly

00218913262838

د. صلاح الأمين عبدالله
رئيس تحرير مجلة جامعة بنغازي الحديثة
Dr.salahshalufi@bmu.edu.ly

حزب العدالة والتنمية (النشأة - التطور - الأيديولوجيا)

*** د. حسن فتحي عبد المولى، ** أ. يوسف حسن مفتاح**

(* عضو هيئة تدريس بقسم العلوم السياسية - كلية الاقتصاد جامعة عمر المختار. ** عضو هيئة تدريس بقسم التاريخ - كلية الآداب جامعة بنغازي - ليبيا)

الملخص:

حزب العدالة والتنمية هو حزب سياسي يصنف نفسه بأنه يتبع مسار معتدل غير معاد للغرب، ويتبنى رأسمالية السوق ويسعى لانضمام تركيا للاتحاد الأوروبي، يقول البعض أنه ذو جذور إسلامية ويحرص على ألا يستخدم الشعارات الدينية في خطاباته السياسية ويقول بأنه حزب محافظ، ويصنفه البعض الأخر على أنه يمثل تيار الإسلام المعتدل، ويمثل حزب العدالة والتنمية نموذجا ناجحا أثبت أن المشاركة السياسية والفرص المتاحة للأحزاب الإسلامية يمكن أن تحدث تغيرا سياسيا من الإسلامية إلي الغير إسلامية، وهو الحزب الحاكم حاليا في تركيا، وقد وصل للحكم عام 2002م.

الكلمات الرئيسية: النشأة، التطور، الأيديولوجيا.

ABSTRACT.

The justice and development party is a political party consider its self as the quiet party it has not any hatting toward the west ,it encourages turkey to join into the European union, some people said this party it has a Islamic roots and it has not any religious slogans in its political programs, otherwise some people go to say that party is reflex the moderate Islamic trend. The justice and development party is a successful model and is prove that it is able to make political change from Islamic country to the another country, specially it is the dominator of policy in turkey since (2002).

keywords: ideology, developing, creation.

ـ مقدمة:

استطاع حزب العدالة والتنمية أن يعلن تفوقه في تركيا ليس فقط لأنه صاحب الإسهام الأكبر من عملية التحول الديمقراطي ولكن لأنه أيضا استطاع أن يصلح ما أفسده حزب الرفاه والفضيلة وغيرهم التي أدخلت البلاد في الحروب الأهلية، حيث نجد أن مبادئ وأهداف الحزب تعبر عن رؤية جديدة تختلف عن أفكار الأحزاب الإسلامية السابقة وعن الأيديولوجية العلمانية المتطرفة، وتؤكد العلاقة بين المجتمع والدولة وكذلك احترام الآخر وذلك يعكس مدي تأثره بالقيم الموروثة من الامبراطورية العثمانية، حيث انضم إليه عدد من التيارات السياسية المختلفة سواء كان تيار يميني قومي أو تيار علماني ليبرالي أو تيار إسلامي منشق، واجتمعت التيارات الثلاثة واتفقت علي قيم ومبادئ مشتركة فكان خطاب أردوغان التأسيسي مختلف عما سبقه، فهو لم يذكر الإسلام ولكنه ركز فقط علي حماية حقوق الانسان ومرجعه كان الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وكانت تأتي علي قمة المبادئ التي دعا إليها الحزب قيم العدالة والعيش والحرية، وأن المبدأ الرئيسي للجمهورية هو الديمقراطية والعلمانية وحكم القانون وأعتبر أن الحريات والحقوق الأساسية حق مكفول للجميع وحرية الفرد حق ثابت وهذا ما جعله تجربه فريدة من نوعها استطاعت أن تفوز بثقة الشعب، ومن ثم النهوض بتركيا وتحقيق التحول الديمقراطي المنشود، واتخذ حزب العدالة والتنمية خطوات ذكيه ومناهج مدروسة للتمهيد نحو التحول الديمقراطي حيث نجح في استخدام مفهوم الديمقراطية المحافظة ومفهومها الغامض حينما قرر إعادة تشكيل منظومة القيم في تركيا وفقا لمنظور سياسي محافظ.

كما أكد الحزب على عدم التزامه بالايدلوجية الإسلامية والتزامه بالإطار السياسي العلماني، وتنشيط دور المجتمع المدني واحترام الحريات وضمان الحق في الاختلاف والمشاركة وتوزيع السلطات وهي المبادئ العامة للديمقراطية المحافظة التي يسعى الحزب إلي تحقيقها، حيث رأى الحزب أن الواقع القائم يحتاج الي التكيف والتوافق والعمل علي إصلاحه ولذا استطاع العدالة والتنمية أن يغالب العسكري وينازعهم عبر تبنيه لاستراتيجية دخول الاتحاد الأوروبي واستراتيجية إصلاح اقتصادي قريبة من الليبرالية الجديدة.

أولاً: نشأة حزب العدالة والتنمية:

ساعد مبدأ التعددية الحزبية الذي أقر في تركيا بعد الحرب العالمية الثانية (1939م – 1945م) الأتراك في إعطاء أصواتهم لثلاثة دورات انتخابية متتالية لعدنان مندريس، الذي فتح ثغرة صغيرة لاستعادة بعض تقاليدهم الإسلامية مخترقة جدار العلمانية مما دفع العسكر للتخلص منه في انقلاب مايو عام 1960م، وأصبحت الانقلابات العسكرية ظاهرة في النظام السياسي التركي من خلال تدخلات العسكر، حيث توالت الانقلابات تحت ذرائع مختلفة، فتارة لوضع حد للفوضى التي أحدثتها الطبقة السياسية، وتارة أخري لمنع صعود اليسار الماركسي وأخري للتصدي والوقوف أمام القوي الإسلامية ومنعها من الوصول إلي مواقع صنع القرار. (الجاسر، 2002، ص:296)

لقد كانت الحركة الإسلامية ناشطاً سياسياً في تركيا عبر واجهات مختلفة طوال نصف قرن، وكان الإسلاميون حريصين علي احترام النظام القانوني الذي أسسه كمال أتاتورك، لذلك قبلوا بوجود الدولة العلمانية لكنهم هاجموا الحكومات لأنها لا تطبق الحيادية كما هو الحال في فرنسا وأمريكا، إن الديمقراطيين الإسلاميين الأتراك يريدون تطبيق ما يشابه الديمقراطية النصرانية الأوروبية. (الجاسر، ص:296-297) فعلى الرغم من تعرض الأحزاب الإسلامية التي أسسها نجم الدين أربكان بدءا من حزب النظام الوطني عام1970م، ثم حزب السلامة الوطني عام 1972م، وحزب الرفاه عام 1983م، وحزب الفضيلة عام 1998م، للحظر من قبل المحكمة الدستورية تحت ذريعة إقامة نظام ديني، إلا أن ذلك لم ينه الشعور الديني للشعب

التركي، الأمر الذي دفع الإسلاميين لاستئناف نشاطهم واثبات وجودهم على المسرح السياسي. (نورالدين، 1998، ص:102)

إن جذور حزب العدالة والتنمية ذو الخلفية الإسلامية تعود لمدرسة أربكان التي تتلمذ على يديه وفى مدرسته السياسية معظم قادة الحزب، مما يعنى أن أصول الحزب إسلامية من منبت الطرق الصوفية، والتي لعبت دورا كبيرا في صقل شخصية أربكان، الأمر الذي ساعد في إعادة صياغة الهوية الإسلامية من خلال تشكيله لأحزابه الخمسة وتمكنه من فرضها على الساحة السياسية التركية حتى تسلمه السلطة كأول رئيس وزراء إسلامي عام 1996م. (صباح الدين، 2009، ص:20)

لكن التطورات التي شهدها حزب الرفاه وحزب الفضيلة من حظر جعل أردوغان يدرك تماما أن الصيغة التقليدية التي يتعامل بها أربكان مع الأوضاع الداخلية والدولية بالرغم من تحقيقها بعض النجاحات إلا أنها كانت عرضة للفشل والانهيار. (طارق، 2010، ص:75-76)

وعلى أثر ذلك برز حزب العدالة والتنمية على الساحة التركية بزعامة رجب طيب أردوغان وعبدالله جول واللذان جاءا من خلفية إسلامية سياسية، لا سيما مع حزب الرفاه صاحب أكبر كتلة برلمانية في حقبة التسعينيات، فتبنى صياغة إيديولوجية تلائم وتناسب الحالة التركية وتمتلك القدرة على إيجاد السبل والحلول للخروج من المأزق الذى يعيشه المجتمع التركي من التجاذب ما بين الحداثة من ناحية والهوية الإسلامية من ناحية أخرى. (عبدالحليم، 2007، ص:25)

هذا بدوره دفعه إلى نفى أي شبهة عن حزبه باستمرار الصلة بأيديولوجية أربكان وتياره الإسلامي الذى أغضب العلمانيين مرات عديدة معلنا بأن حزبه سوف يحافظ على أسس النظام الجمهوري متجنبا الصدام مع المؤسسة العسكرية قائلا:" سنتبع سياسة واضحة ونشطة من أجل الوصول إلى الهدف الذي رسمه أتاتورك لإقامة المجتمع المتحضر والمعاصر في إطار القيم الإسلامية التي يؤمن بها 99 ٪ من مواطني تركيا". (مصطفى، 2007، ص:186)

على الرغم من نفى قادة العدالة والتنمية صفة الإسلام عن حزبهم إلا أن هناك من يخالفهم ويقول العكس ومنهم الخبير الأمريكي السياسي ألان ماكوفسكي الذى فسر حقيقة الحزب قائلا: "إن حزب العدالة والتنمية انبثق من أحد أكبر التيارات السياسية التركية وهى حركة الملي جروش التابعة لحزب الرفاه"، لكن من جانب أخر ذكر ماكوفسكى: "على الرغم من أن حزب العدالة والتنمية التركي يتألف من جماعة يطغى عليها الإسلاميون لكنها ملتزمة بالديمقراطية". (Alan, 1997, p:2)

ويعد هذا مؤشرا لصالح الإسلاميين الذين يسعون للوصول للسلطة عن طريق صناديق الاقتراع وليس عن طريق العنف، ولعل تصريح أردوغان لجريدة "الحياة" جسد ذلك إذ قال: "نسعى لتطبيق ديمقراطية قوية ومتطورة لا تقل عن الديمقراطيات المتطورة في العالم"، لذا يعد رجب طيب أردوغان أبرز قادة الحزب، حيث تمكن من تأسيس حزب معتدل قادر على التعايش مع العلمانية والتقاليد الليبرالية الغربية، وأنطلق أردوغان في عمله من فكرة أن حزب العدالة والتنمية ليس حزبا دينيا وإنما هو حزب الشعب الذى يريد العيش بسلام وأنه يسعى لتحقيق سعادة الجميع، الأمر الذي أسهم في زيادة رصيده، وبالتالي حصول حزبه على تأييد الأغلبية التي وفرت للحزب ومرشحيه فوزا كبير أهله للوصول إلى رئاسة الحكومة ومن ثم لرئاسة الجمهورية. (مصطفى، 2007، ج2، ص:349)

ومما تقدم يمكن القول أن أردوغان استطاع الاستفادة من الخبرات والدروس التي استسقاها من خلال مشاركته عندما كان رئيس لبلدية إسطنبول، حيث جمع حوله مجموعة من القيادات الإسلامية الشابة لينتهي به المطاف عند الانفصال السياسي عن معلمه نجم الدين أربكان

ويؤسس حزب تحت شعار "التغيير والتجديد في العمل السياسي نهجا ومضموناً" مخالفاً معلمه وتاركاً إياه خارج اللعبة السياسية التركية.

في ضوء ما تقدم وجد أردوغان نفسه محاصراً ليس من قبل حماه العلمانية فحسب بل من أستاذة أربكان لخروجه عن نهجه واتهامه بالعمالة للغرب إلا انه رد علي ذلك بالقول: "تغيرت بل تطورت، لم أبق علي ما كنت عليه قبل ثلاثون سنه لأن عقلي ليس متحجراً "، ولإدراك أردوغان صعوبة الاستمرار بنهج أستاذة أربكان، انتهز فرصة حظر حزب الفضيلة لتشكيل حزبه مع عدد من أعضاء الحزب المحظور ومنهم عبد الله جول، وقد أوضح أردوغان نقطة الخلاف مع أستاذة خلال مقابلة صحفية مع جريدة "الحياة" قائلاً: "إني في خلاف حول المبادئ مع أستاذي نجم الدين أربكان وهذا دفعني إلي تشكيل حزب جديد والانفصال عن الخط الذي لا زال يسير عليه حزب السعادة" (مصطفى، 2007، ج2، ص:350)

وفيما يتعلق بقناعات أردوغان الإسلامية فقد أعلن قائلاً:" نعتقد اليوم أن بعض قناعاتنا المعلنة في الماضي خاطئة، بيد انه ينبغي النظر إلي المستقبل إني أعتبر التغير فضيلة "، ومما تجدر الإشارة إليه انه بالرغم من اختلاف أردوغان في توجهاته الفكرية مع أربكان إلا أنه يتفق معه تماماً في موقفة من العلمانية التركية، حيث ندد أربكان طوال مشواره السياسي بتدخلات العلمانيين بأمور الدين وعدم إعطاء الحق للفرد فيما يؤمن به. (مصطفى، 2007، ج2، ص:185)

ونادي أردوغان بالعلمانية بمعناها الأوروبي وليس العلمانية الكمالية في حديث أجرته معه صحفية "Jenhy White" أبان رئاسته لبلدية اسطنبول إذ قال: "يفضل النظام العلماني الذي يمنح لكل فرد الحق في ممارسة الحياة التي يريدها، سواء كان إسلامياً أم غير ذلك"، مضيفاً: " ... أنا مسلم لدي مسئولياتي أمام الله الذي خلقني وأحاول تنفيذ تلك المسئولية، لكن أحاول أن أحافظ عليها بعيداً عن حياتي السياسية وجعلها خاصاً بي"، مشيراً إلي أن الحزب السياسي لا يمكن ان يمتلك الدين، الدين هو شيء سامي لا يمكن استغلاله سياسياً، بالمقابل رفض أردوغان القمع الليبرالي للإسلام الذي مارسته الكمالية لعقود كثيرة. (مصطفى، 2007، ج2، ص:350)

إن ابتعاد أردوغان عن استغلال الدين وعدم تسييسه بابتعاده عن العبارات والتشبيهات مكنه من مخاطبة الإسلاميين وغيرهم في الوقت نفسه، فكسب أصواتهم لصالحة والتي ترجمت في انتخابات نوفمبر2002م، حتى أن المحليين أرجعوا فوز الحزب إلي شخصية زعيمة بالدرجة الأولي. (مصطفى، 2007، ج2، ص:351)

لقد شهدت الحركة الإسلامية تطوراً خطيراً خلال الثلاثين عاماً وهو التنافس حول الزعامة أثناء انعقاد مؤتمر حزب الفضيلة فكانت علي موعد في سابقة لحركة الفكر الوطني "الملي جروش"، إذ تجرأ أحد نوابه الوقوف في وجه الزعيم نجم الدين أربكان مطالباً محاسبته ومناقشة سياسته. (مصطفى، 2007، ج2، ص:352) وتمخض عن ذلك تبادل الاتهامات بين كل من جناحي التجديد والتقليد، وعن هذه الاتهامات ذكر جول: "تقولون إننا ما زلنا صغار، ابعد هذا العمر!؟ يجب أن نكون شركاء في القرار"، وجاء رد - رجائي قوطان- من جانبه:" شهدنا خروجاً سافراً علي تقاليدنا الحزبية إذ أصر زملائنا علي خوض الانتخابات ضدي وبقائمة منفصلة تماماً" ، وبرر جول أسباب الترشيح ضد قوطان قائلاً: "مشكلاتنا تكمن في تغير الواقع والانسجام مع الحقائق بأفضل شكل وتهيئة حزبنا لمواجهة وقائع الحياة، ويجب أن نقوم بهذا عبر تحديث أسسنا أي ثقافتنا المحلية وفكرنا"، وفيما يتعلق بالفكر المحلي أضاف جول:"... إن الفكر المحلي قوي لكن يجب أن نفعله بعلاقات مع الأفكار الأخرى إذا حافظت علي الانغلاق وقمت بالطاعة فلا تنتظر وستبقي منعزلاً". (نورالدين، 2001، ص:234)

إلا أن وجود أربكان الذي أعطي تأييده إلي قوطان شكل عائقاً أمام فوز عبد الله جول الذي قال: "حققنا نجاحاً كبيراً، الغالبية كانت تؤيدنا وتري أننا علي حق وان سياستنا هي الصحيحة نصف الأعضاء صوتوا لنا والنصف الأخر أمتنع لكن بلا شكل كان ذلك المؤتمر نقطة تحول مهمة في تاريخ الحياة السياسية في تركيا. (نورالدين، 2001، ص:234-235)

إن إقدام جول علي تلك الخطوة كان نابعا من إيمانه بضرورة التغيير والتحديث والاستفادة من الدروس السابقة حيث قال:" الانعزال يولد الجمود، والجمود يولد الزوال وبعد فترة من اجل المحافظة علي الوضع القائم تظهر مقاومة، مقاومة تؤدي إلي التصلب، والتصلب يجبرك علي القيام ببعض الممارسات غير العقلانية، وفي إطار مبادئ حزبنا وشخصيتنا الحزبية نريد بمبادراتنا وقراراتنا أن نكون قاطرة التغيير. (نورالدين، 2001، ص:235)

وعليه اعتمد جول في طرحه علي لغة الحوار لمناقشة الانتخابات لتحقيق طموحة بجعل الأحزاب الإسلامية نموذجاً يحتذي به فيقول:" كنا نتمنى أن ننجح بالتغيير من خلال الحوار والانتخابات لنكون مثالاً تحتذي به بقية الأحزاب الإسلامية في الشرق الأوسط التي تسعي وراء الإصلاح فكان ذلك سيصبح نموذجاً للإصلاح والتجديد من الداخل. (نورالدين، 2001، ص: 236) فضلاً عن ذلك استمر جول في التأكيد علي ضرورة مشاركة المواطنين وعدم إلغاء عقولهم وإمكانية الاستفادة منهم في إدارة البلاد، موضحاً التباين بين المشاركة والطاعة، ويري أن هناك اختلافا بينهما قائلاً:" حركتنا هدفها تفعيل عمل شعبنا بل كذلك عقولهم، والمشاركة يجب أن تكون أولا داخل الحزب ومن ثم نضمن مشاركة المواطنين في تركيا في إدارة البلد، ويجب أن تنعكس علي سياسات حزبنا ليس فقط قيادته المركزية بل تفعيل مشاركة قواعده". (نورالدين، 2001، ص:236)

وقد أدي إخفاق الحوار في إنجاح أهم محاولة للتجديد والإصلاح في التيار الإسلامي السياسي في تركيا إلي الانقسام ويعلل جول ذلك بقوله:" حاولنا أن نوصل وجهة نظرنا لحل مشاكلنا بشكل هادئ وبالحوار، لكننا أدركنا أن الحوار لا يفيد ولا يغير من سياسة الحزب، لذلك لجئنا إلي قانون الأحزاب وطالبنا بعقد مؤتمر طارئ"، وبعد حظر حزب الفضيلة بقرار المحكمة الدستورية صرح جول قائلاً: "بأن ظهور حزب جديد لا مفر منه ونحن جادون بهذا الصدد" فكان تشكيل حزب العدالة والتنمية. (حسن، 1997، ص:1)

ولم يأتي قرار تشكيل الحزب من فراغ وإنما سبقته ظروف وممهدات أسهمت في بلورة فكرة التشكيل، فعلي المستوي الداخلي هناك من ألقي باللوم علي نجم الدين أربكان، ففي أعقاب سقوط حكومته علي يد العسكر عام 1997م وحظر حزب الرفاه عام 1998م من قبل المحكمة الدستورية ومنعه من مزاولة العمل السياسي لمدة خمس سنوات، وإقدام أربكان علي تأسيس حزب جديد أطلق عليه حزب الفضيلة والذي يعد الحزب الرابع ضمن سلسلة الأحزاب السياسية التي أسسها في إطار الشد والجذب بين التيار الإسلامي والعلماني، ظهرت معارضة من قبل بعض القيادات الشبابية داخل الحزب علي سياسته المستفزة للعسكر والمتفردة بالقرار من وجهة نظرهم، موجة له الاتهام بافتقاره للقيادة القادرة علي إيجاد حلول مناسبة للمشكلات الداخلية والخارجية. (حسن، ص:6)

مع هذا لم يستمر الحزب طويلاً بسبب ما تعرض إليه من مشاكل تمثلت برغبة انفصال عدد من النواب عرفوا باسم "الاصلاحيون الجدد" بزعامة رجب طيب أردوغان وعبد الله جول، ولعل تصريح قوطان زعيم حزب الفضيلة المحظور أكد ذلك بقولة:" في الحقيقة بدأت بعد الأفكار والمفاهيم المختلفة والجديدة تطفو علي السطح لاسيما بعد انقلاب 28 فبراير1997م وخلال حظر حزب الرفاه وتشكيل حزب الفضيلة، بدأت بعض التيارات بالظهور بشكل علني وواضح داخل الحزب" ولم يمنع احترام جول لأستاذة قوطان وزعيمة أربكان في الاختلاف

معهما في الرأي باتخاذ قرار قيادة حركة تجديدية داخل التيار الإسلامي في تركيا. (كريم وأخرون، 2002، ص:56)

وفسر قرار انفصال القيادات الشبابية عن التيار الإسلامي من قبل البعض بسبب تدخلات أربكان في شؤون حزب الفضيلة من وراء الستار، فقد ذكرت إحدى عضوات حزب الفضيلة بخصوص ذلك: "بالتحديد كانت قيادة أربكان لحزب الفضيلة من بعيد عن طريق قوطان سببا في تشكيل تيار رافض من الشباب كانوا ضد تفرد أربكان في سياسة الحزب"، أما المشكلة الثانية فهي توجيه الاتهامات للحزب من قبل المحكمة الدستورية بذريعة مخالفة المبادئ الكمالية كونه وريثا لحزب الرفاه فأصدرت المحكمة قرارها بحظر الحزب بتاريخ 25 يونيو عام 2001م. (كريم وأخرون، ص: 56-57)

وعلى المستوى الخارجي فهناك من يرى أن وجود حزب كحزب العدالة والتنمية يعتبر أحد مخارج الغرب والولايات المتحدة من مأزق أسلمة المنطقة من ناحية وأسباب تتعلق بالأجندة الأمريكية وبقضية الحرب على الإرهاب، وأن نموذج حزب العدالة والتنمية هو السبيل الأكثر نجاحا في احتواء تطرف أحزاب الإسلام السياسي من ناحية أخري. (عبدالله، 2004، ص:1)

عقب حظر حزب الفضيلة تأسس حزب السعادة بزعامة الجناح التقليدي بقيادة قوطان في 20 يوليو عام 2001م، ومع أواخر يوليو من العام نفسه قررت القيادة الشبابية المتمثلة بـــ رجب طيب أردوغان وعبد الله جول الانفصال عن الحزب المحظور والحزب الجديد، والإعلان عن تأسيس حزب العدالة والتنمية. (ثلجي، 2010، ص:59) ولم يكن قرار انفصال القيادات الشبابية خافيا على أحد بدليل تصريح نائب رئيس حزب الفضيلة-عبد اللطيف شنر- في مقابلة صحفية نشرت في أواخر يونيو عام 2001م: "إن مجموعة من الشباب في حزب الفضيلة أعدت حزبا بديلا سيظهر خلال هذا الصيف"، كما أن مسألة الانفصال كانت متوقعة من قبل الرأي العام، حيث ذكر مكتب رئيس تحرير جريدة - توركيش ديلى نيوز- بخصوص ذلك قائلا: "من المتوقع بعد حل حزب الفضيلة أن ينقسم نوابه إلى قسمين قسم يسمى الاصلاحيون ومن المنتظر أن يشكلوا حزبا، والقسم الثاني نواب حزب الفضيلة الآخرين وهم التقليديون، وهم سيصبحون قوة معارضة في البرلمان يرفضون الأفكار الغريبة ويتحركون مثلما كان حزب الرفاه يتحرك قبل انتخابات عام 1995م بـ 38 نائبا فقط". (Nilay, July 26, 2001)

من جانبه برر عبدالله جول المعروف بقربه من أربكان والذى كان في يوم ما وزير خارجيته في حكومة الرفاه: "كنا بين خيارين فإما أن يكون لدينا حزب شفاف أو غير شفاف ويمكن أن يكون داخل الحزب أفكار متعددة ومختلفة، بل ربما مخالفة ومناهضة للطرح العام، المهم فسح المجال لمناقشة جميع تلك الأفكار بأسلوب علمي والخروج باتفاق وتفاهم وإجماع "، ومن وجهة نظره إن فشل حزب الرفاه يعود لأسباب تحدث عنها قائلا: "كنا نعانى الكثير وبسبب ذلك فان حزبنا خذل ناخبيه ولم تحقق سياساته النجاح المنشود"، وأضاف "...عملت قريبا جدا من أربكان كانت سياساتنا حينها بعيدة عن الواقعية وتعتمد على الخطب الحماسية والشعارات ومداعبة مشاعر الناخبين. (مصطفى، 2007، ج2، ص:185)

كذلك كان لأردوغان وجهة النظر نفسها إذ قال: "الخطأ أن نساوى الحزب بالدين والدين بالسياسة إننا لا نهدف إلى تأسيس دولة إسلامية، ولسنا حزبا ثيوقراطيا، أما في حال انخراط الأتقياء في الحياة السياسية مع امتناعهم على اعتبار المعيار الديني مرجعا لهم فلا يمكننا الحديث عن الإسلام السياسي". (مصطفى، 2007، ج2، ص:186)

ومن اللافت للنظر أن هذا الأمر لم يثير أي ردة فعل من قبل أعضاء حزب الفضيلة فلم يصدر أي احتجاج أو اعتراض، بل على العكس من ذلك فقد بدا وكأن الأمر طبيعيا بدليل تصريح قوطان الذى جاء فيه: "جذع الشجرة عندنا ... إن الذين انفصلوا عنا سوف يعودون إلينا ثانية في الأيام القليلة المقبلة". (إبراهيم، 2006، ص:16)

وقد مثل هذا الانفصال تقاطعا عمليا مع نمط من الإسلام السياسي والذى مثله أربكان من خلال أحزابه لأكثر من ثلاثة عقود من الزمن، ففي الوقت الذى اعتبر البعض أن تجربة العدالة والتنمية بداية مرحلة جديدة في تطور الحركة الإسلامية، أعتبرها آخرون بداية عصر جديد نجح فيه تيار ينتمي تاريخياً إلي تيار الإسلام السياسي، علي الرغم من نفي الحزب صفة الإسلام، ربما لفشل تجربة حزب الرفاه التي اثبتت بشكل عملي صعوبة تطبيق البرنامج الإسلامي في صورته المعتدلة والديمقراطية التي قدمها أربكان، بدليل انزعاج أردوغان علي الصحافة التركية والأوروبية وتوجيه انتقاده بشدة أثناء توصيف حزبه "بالإسلامي" حيث صرح قائلاً: "بأن حزب العدالة والتنمية ليس إسلامياً ولا يشكل الدين محوراً في عملة". (طارق، ص:76)

كذلك عبر جول في الاتجاه نفسه قائلاً: "نريد أن نصبح أوروبيين بمعني الكلمة، في ألمانيا لا تفرض الحكومة علي الكنائس ما تقدمه للناس أيام الأحد، وفي بريطانيا يمكن للفتيات أن يذهبن للجامعات وهن يرتدن ما يحلو لهن بما في ذلك الحجاب الإسلامي"، ويستمر بالقول: "... أما في تركيا فحديثك عن الإسلام كما يحلو لك قد يلقي بك في السجن، وبالتأكيد فإن الفتيات لا يستطعن دخول الجامعات أو المكاتب الحكومية وهن يرتدين الحجاب". (نورالدين، 2003، ص:22)

من أجل ذلك تبلورت فكرة تأسيس حزب العدالة والتنمية في ظل الاحتقان التركي بين الإسلاميين والنظام العلماني، ولتجنب الصدام مع المؤسسات العلمانية وإزالة الشكوك المتوارثة عن الظاهرة الأربكانية اعتمدت قيادة الحزب خططاً تحول دون مواجهة النظام وعدم فسح المجال لتكرار ما حدث في 28 فبراير عام 1997م. (طارق، ص:76)

ويتضح مما تقدم أن قرار تأسيس الحزب استغرق وقتاً طويلاً من عقد اجتماعات ونقاشات مطولة علي العكس من السرعة التي عرف بها أربكان في تأسيس أحزابه، وكان أمام المؤسسين تحدي كبير للخروج بصيغة تجمع بين الإصلاح والتجديد دون التخلي عن الهوية الإسلامية.

ويؤكد ذلك ما ذكره جول قائلا: "من أجل إظهار اختلافنا عن البقية وجديتنا كان علينا أن نعمل بشكل جدي وعلمي فأقمنا مركزا للبحوث السياسية والفكرية تمت فيه مناقشة جميع الأفكار دون تحفظ، بحثنا كيف نشكل حركة تجديد وإصلاح واستعنا في سبيل ذلك بأصدقاء لنا من الخارج لهم تجربة جيدة من أجل الوصول إلى تصور واضح لحركتنا الجديدة". (حسنين وآخرون، 2004، ص:187)

ثانيا: تطور حزب العدالة والتنمية وأيديولوجيته:

شهدت تركيا في صيف عام 2001م وتحديدا في الرابع عشر من أغسطس ولادة حزب العدالة والتنمية، ضم أربعة وسبعون شخصا من التكنوقراط ورجال القانون وعدد من السياسيين اليمينيين والقوميين والليبراليين، بالإضافة إلى مؤسسيه أردوغان ورفاقه رافعا شعار "الإصلاح والديمقراطية"، ولم يضم الحزب أعضاء من البرلمان من حزب الفضيلة. (حسنين وآخرون، ص ص:187-188) وربما القصد من ذلك هو الإشارة لنفى صفة الإسلام عن الحزب.

لقد خرج أردوغان بمصطلح جديد يصف به هوية حزبه بأنه محافظ وديمقراطي وضمن هذا الإطار صرح قائلا: "نحن حزب محافظ وديمقراطي بمعنى إننا نحافظ على عادات وتقاليد الأمة التركية"، وبعد الإعلان عن تأسيس الحزب انضم إليه 51 نائبا مستقلا من البرلمان مما كانوا نوابا في حزب الفضيلة في 16 أغسطس عام 2001م. (عبدالحليم، 2007، ص:28)

تحت شعار "العمل من أجل تركيا واستقطاب شرائح مختلفة من المجتمع" عقد المؤتمر التأسيسي الأول للحزب، ألقى فيه رجب طيب أردوغان خطابه المقرون بالموازنة الحيادية، فلم يذكر أتاتورك في خطابه، كما ابتعد عن الخوض في موضوع الإسلام، معتمدا على الإعلان

العالمي لحقوق الإنسان والاتفاقية الأوربية لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية. (نورالدين، 2008، ص:22)

وبعد مرور عام واحد على تأسيس الحزب صرح عبدالله جول الرجل الثاني في الحزب ليؤكد على البعد الشامل للحزب قائلا : "إن حزبنا ليس حزبا دينيا، ونحن نعمل على ضمان تمثيل الجميع وفى عداد مؤسسينا متحجبات وسافرات ملتحين وغير ملتحين، إن السياسيين ليسوا وسيلة تبليغ بل للخدمة، هدفنا التطبيع والعمل على تعميم مفهوم جديد للسياسة "، وأضاف: "... نحن حزب أوروبي محافظ وحديث لا نعترض إذا وصفنا بأننا ديمقراطيون مسلمون على غرار الديمقراطيون الأوروبيون المسيحيين في الأقطار الأوربية الأخرى ولكن هذا لا يعنى أننا حركة دينية". (صحيفة الشرق الأوسط، العدد 2002/8743)

أما فيما يخص أيديولوجية حزب العدالة والتنمية فقد جاء برنامج الحزب الذي أطلق عليه "برنامج التنمية والتحول الديمقراطي" بخمسة بنود ليكون خارطة عمل الحزب وقادته لإثبات وجودهم والوفاء بالوعود التي قطعوها للناخبين لا سيما توفير الرفاهية من خلال تحسين الأوضاع الاقتصادية لتركيا وتحقيق المزيد من الحريات، فأدرك هؤلاء القادة لأجل تحقيق ذلك لابد من توفر كادر يمتلك خصائص المعرفة فضلا عن وضع برامج واقعية ومشاريع تنموية لفتح آفاق مستقبلية لرؤية الحاضر والمستقبل بوضوح. (حسنين وآخرون، ص: 155)

لذا تبنى أردوغان إيديولوجية مخالفة تماما لتوجهات أربكان، فقدم برنامج حزبه الانتخابي في 2002/3/18م، ضم مقدمة وخمسة بنود وخاتمة تناولت كافة المستويات الداخلية والخارجية، فقد ضم البند الأول الحقوق الأساسية والمبادئ التي تضمنت العنصر الأهم للثقة المجتمعية، وهو الإيمان بأن الأفراد يعيشون في مجتمع يحترم حقوقهم وحرياتهم، معلنا أن حزبه سوف يحافظ على أسس النظام الجمهوري والتزامه بمبادئ أتاتورك، مبينا أن حزبه سيتبع سياسة واضحة ونشطة من أجل الوصول إلى الهدف الذي رسمه أتاتورك، معتبرا أن مبادئ أتاتورك وإصلاحاته المحرك الأهم بالنهوض إلى مستوى المدنية الحديثة. (أفراح، 2008، ص:124) أما البند الثاني فقد تناول المستوى السياسي فجاء في برنامج الحزب أنه لم يمس الدستور ولن يقوض اتفاقيات تركيا مع الخارج ولن يسعى إلى استفزاز دول الجوار مؤكدا على أن أول عمل سيقوم به هو زيارة اليونان وأوروبا. (طارق، ص:78)

من جانب أخر أكد برنامج الحزب على المواظبة في بناء العلاقات مع الأحزاب العلمانية سواء كانت بالسلطة أو إلى جانب المعارضة، وأنه سيعمل على تحديد العلاقة مع المراكز المالية وعلى رأسها صندوق النقد الدولي، ولخلق حالة التغيير تبنى الحزب أيديولوجية قائمة على ضرورة الاستعانة بالدوائر الخارجية لإحداث تغيرات داخلية من خلال التوجه نحو أوروبا وإقامة جسور الاتصال معها لإتاحة المزيد من الحريات التي سوف تقلل من تدخلات العسكر. (ثلجي، ص:95) ربما أراد بذلك محو ما علق بالأذهان من قناعات لأنه لا يمكن إحداث تغير داخلي بدون تدخل العسكر .

كما أكد برنامج الحزب علي أنه يحترم الحريات الدينية والفكرية وليس منغلق عن العالم ويعتمد أسلوب التسامح والحوار في سياساته، وفى هذا الخصوص ذكر عبدالله جول: "من الخطأ القول أنه حزب إسلامي في بلد مسلم، لا يمكنك احتكار الدين لنفسك وإلا فماذا ستكون الأحزاب الباقية، والسياسة فيها نجاح وفيها فشل فلا يمكننا أن نحمل الدين سبب فشلنا"، وأردف جول قائلا:" إن الدين فوق كل شيء ويجب أن يبقى الدين فوق كل المسائل لكن هذا لا يعنى تخلينا عن الدين أبدا، الدين حقيقة لا يمكن إنكارها، كما أن الحزب يرفض استغلال الدين لأغراض سياسية"، لذا جاء ضمن بنود برنامج الحزب إن الإيمان بتوزيع الحريات والديمقراطية هو الذى سيضمن إزالة أي عوائق أمام حرية التدين والعبادة لأن حرية الدين هي من أهم حقوق الإنسان. (عبدالحليم، 2007، ص:7)

وفى موضع تحقيق العدالة وسيادة القانون كان هدف الحزب جعل الدولة "دولة قانون بدلا من كونها دولة نظم" فوجد الحزب ضرورة تقديم مقترح لكتابة دستور جديد لاعتقاد قادته بأن دستور 12سبتمبر عام 1982م الذى وضع من قبل العسكر لم يعد يلبى احتياجات تركيا وتطلعاتها الداخلية والخارجية وإيجاد الحلول لسد الثغرات السلبية التي كانت سببا في تردى أوضاع تركيا في كافة المجالات"، بالرغم من أن الحزب أعلن تمسكه بالدستور. (ضياء، ب ت، ص:63)

أما عن مواقف الحزب من العلمانية فقد حاول تجنب الصدام مع المؤسسة العسكرية من خلال إعلانه التخلي عن المرجعية الإسلامية وإعطائه صفة المحافظ الديمقراطي المؤمن بالعلمانية، فلم ينادى بتطبيق الشريعة لذا فسر أردوغان الشريعة قائلا: "يمكن النظر إلى الشريعة على أنها نوع من النظام فحسب، بينما من الممكن أن ينظر لهذا النـــظام باعتباره نظاما قانونيا". (مصطفي، 2007، ج2، ص:350)

كما فسر الحزب "العلمانية" ضمن برنامجه تفسيرا أخر، بأنها ليست عدوا للدين بل عدها أداة ديمقراطية، وقد تحدث أردوغان عن ذلك قائلا: "سوف نعمل على مجابهة هذا المفهوم الخاطئ، سنعمل على منع استضعاف المتدينين وإيذائهم، وأن الحريات والحقوق الإنسانية مكفولة ولن يكون داخل الحزب مكانا لسطوة زعيم". (إبراهيم، ص:16)

وفى السياق ذاته صرح جول عن موقف الحزب من العلمانية قائلا: "نحن ملتزمون التزاما كاملا بالعلمانية التي تعنى فصل الدين عن السياسة، إن الخلط بين الدين والسياسة يضرهما معا، إن المبدأ الديني محصن بطبيعته من أي تغيير، أما السياسة فتتغير باستمرار استجابة للواقع". (صحيفة الشرق الأوسط، العدد 2002/8743)

وفيما يخص القضايا الاجتماعية أعطى الحزب في برنامجه اهتماما كبيرا لقضايا الشعب مؤكدا على ضرورة التعامل مع أبنائه بنزاهة دون التفريق بينهم على أسس عرقية أو مذهبية من خلال تعزيز قيم الديمقراطية وسيادة دولة القانون واحترام الدستور، كما تعهد بتحقيق الرخاء والسعادة لكافة أطياف المجتمع في نواحي الرعاية والخدمات الاجتماعية والعلم والإعلام، ووضع لكل هذه النواحي برامج لتحقيق الرفاهية للجميع. (حسنين وأخرون، ص176)

ولأهمية الاقتصاد بالنسبة لتركيا التي كانت وما تزال تعاني من الازمات الاقتصادية بسبب التفاوت الكبير في توزيع الثروات الوطنية من قبل الحكومات السابقة، فقد أعطي الحزب في برنامجه الأهمية القصوى لموضوع الاقتصاد، لاسيما وأن أغلبية الناخبين أعطوا أصواتهم لأسباب اقتصادية. (عبدالحليم، 2007، ج2، ص:82)

لذا وضع الحزب مسألة النهوض الاقتصادي علي رأس أولويات الحزب فركز علي تحقيق الموازنة العادلة في توزيع الثروات الوطنية علي كافة الأقاليم التركية بالتساوي، والعمل علي تجاوز الأزمات بمكافحة الفقر والفساد من خلال تبني المشاريع التنموية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي وتحسين الأوضاع المعيشية للمجتمع كافة، عن طريق تقليل الضرائب وتوزيعها بطريقة عادلة وحماية الصناعة الوطنية وتشجيعها، أما بالنسبة للتجارة فقد أكد البرنامج علي ضرورة العمل بزيادة الصادرات من خلال تقديم القروض المصرفية. (ضياء، ص:67)

ولم يغفل برنامج الحزب الإدارة العامة مؤكداً علي صياغة جديدة لها تتناول محاورها العملية الديمقراطية والتناسب الحضاري، وأنه من الضروري أتباع صيغة اللامركزية في الحكم لإتاحة الفرصة أمام الحكومات المحلية في اتخاذ قراراتها، مقترحاً ضرورة إعادة هيكلة المؤسسات وإدارات الدولة بشكل موجة نحو إرضاء المواطنين ومحاربة الفساد عن طريق إقامة مكاتب مختصة لمراقبة أجهزة الدولة في كل المؤسسات مع إشراك المنظمات الغير حكومية لمنع استغلال المواطنين ومراعاة أجور الموظفين في القطاع العام. (حسنين وأخرون، ص:187)

فضلاً عن تلك البنود التي تضمنها برنامج الحزب، وضع مؤسسيه نصب أعينهم الاحتياجات الضرورية للشعب التركي والمتمثلة بالعدالة والحرية ولقمة العيش، فكان من أهم مبادئ الحزب وأهدافه تحقيق ذلك من خلال بذل الجهود المكثفة لتوفير تلك الاحتياجات والحفاظ علي القيم الأخلاقية التي تعد بمثابة تراث للشعب التركي، بالتالي الحفاظ علي وحدة الأمة التركية وتحقيق الحضارة والمدنية المعاصرة لتركيا وفق الطريق الذي رسمه أتاتورك. (الداقوقي، 2005، ص:4)

أما على مستوى السياسة الخارجية طرح حزب العدالة والتنمية برنامجا يتسم بالواقعية جاء فيه: "يتبع الحزب سياسة خارجية تتسم بالواقعية وتتناسق مع تاريخ تركيا وموقعها الجغرافي خالية من الأفكار المسبقة والتعسفية على أن يقوم على مبدأ المصالح المتبادلة"، كما حدد البرنامج أولويات السياسة الخارجية بأنه: "سيعيد تعريف أولويات السياسة الخارجية في مواجهة الحقائق الإقليمية والدولية المتغيرة وسيخلق توازنا جديدا في هذه الحقائق والمصالح الوطنية. (عبدالحليم، 2006، ص:6)

وفيما يخص مسألة قبول انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي فقد اعتبرها الحزب إحدى أولوياته لأهميتها، وذلك لإزالة أية شكوك من قبل العلمانيين بأنه نسخة عن أحزاب أربكان هذا من ناحية، وقناعة قادة الحزب بأن عضوية تركيا في الاتحاد الأوروبي سوف تتيح الحريات الشخصية بما فيها حرية التدين وتطبيق كل معايير كوبنهاجن، وهي شروط أساسية وضعها الاتحاد الأوروبي عام 1993م، لغرض قبول الدول المرشحة للانضمام إليه، والتي نصت علي ضمان استقرار المؤسسات والحفاظ علي الديمقراطية والتعهد بضمان دولة القانون، وضمان حقوق الإنسان، وحماية الأقليات، ولقبول تلك الدول كأعضاء يجب أن تتمتع باقتصاد سوق مستقر، كما أنه لابد أن تكون قادرة علي الصمود أمام ضغط المنافسات في السوق الداخلية الأوروبية، وأخيراً أن تتوافق جميع قوانينها مع قانون الاتحاد الأوروبي، والتي ستحقق أمال الإسلاميين للتخلص من القمع والضغوط التي يتعرضون له منذ عقود من ناحية أخرى. (نورالدين، 2003، ص:22-32)

وفيما يتعلق بفوز حزب العدالة والتنمية في الانتخابات البرلمانية عام 2002م فقد كان وراء تحقيق ذلك الفوز أسباب عدة منها، انزلاق تركيا نحو أزمة اقتصادية حادة فقد فيها الشعب ثقته بجميع الأحزاب التقليدية التي كان فسادها أو سوء إدارتها عامل أساسي في تلك الأزمة التي انفجرت في 19 فبراير عام 2001م ومثلت أخطر أزمة اقتصادية تعرض لها الاقتصاد التركي في تاريخ الجمهورية التركية منذ عام 1945م. (صحيفة الشرق الأوسط، العدد /2001/8173) حيث فقد المواطن التركي على إثر هذه الأزمة ثلثي قيمة عملته التي انخفضت بصورة دراماتيكية أمام الدولار وأغلقت أكثر من 400 ألف مؤسسة صغيرة أبوابها، وأرتفع عدد العاطلين عن العمل من مليون ونصف إلي ثلاثة ملايين، فضلاً عن انخفاض الناتج القومي الصافي من 200 إلي 150 مليار دولار عام 2002م، وأرتفع مجموع الديون إلي 220 مليار دولار، وظهور عمليات النهب للمال العام من جانب أحزاب الحكومة قاربت الـ 12 مليار دولار خلال عامين فقط، ولذلك رهنت تركيا لصندوق النقد الدولي بمبالغ تجاوزت الـــ 17 مليار دولار قروض خلال أقل من سنة. (نورالدين، 2001، ص23)

فضلاً عن ذلك كان لاندلاع الأزمة السياسية بين بولنت أجاويد وبين الرئيس أحمد نجدت سيزر مع انتهاء تولي مهام الأخير منصب رئاسة الجمهورية سبباً في ضرورة إجراء انتخابات تشريعية في تركيا في 3 نوفمبر عام 2002م شارك فيها 18 حزباً سياسياً وجاءت النتيجة في صالح حزب العدالة والتنمية، حيث حصد نسبة 34,39٪ من أصوات الناخبين وعلي- 363- مقعداً من مجموع مقاعد البرلمان التركي البالغ - 550 - مقعد، بالمقابل تحصل حزب الشعب الجمهوري على 178 مقعداً ما نسبته 19,4٪ من الأصوات، في حين فشلت بقية الأحزاب

المشاركة في تخطي نسبة الـ 10٪ لدخول البرلمان ومنها حزب السعادة، وقد اعتبرت هذه الانتخابات نقطة تحول في الحياة السياسية التركية وأحدثت هزه سياسية كان من أبرز نتائجها دخول حزب جديد إلي حلبة المسرح السياسي تحت شعار" التغيير والتجديد". (جاسم، 2009، ص:10)

من خلال ما تم عرضه تجدر الإشارة إلى أن فوز حزب العدالة والتنمية كان متوقعاً من قبل الأوساط التركية، فقد أجرت صحيفة- حريت التركية- استطلاعاً للرأي العام أشارت فيه إلي إمكانية حزب العدالة والتنمية في تحقيق الفوز من حيث التمثيل في البرلمان والقدرة علي تشكيل الحكومة، وانه سوف يحصل على - 248 - مقعد من مقاعد البرلمان بسبب معاناة المواطن التركي جراء استمرار تداعيات الأزمة السياسية والاقتصادية فضلاً عن تعرض الأحزاب الإسلامية للخطر، كل ذلك أسهم من وجهة نظر الصحيفة في زيادة فرص حزب العدالة والتنمية في الحصول علي تأييد قطاعات واسعة. (صحيفة الشرق الأوسط، العدد 10382/ 2007)

وعلى الرغم من إعلان اللجنة الانتخابية العليا بتاريخ 2002/9/20م عدم أهلية أردوغان لصدور الحكم عليه بالسجن لإلقائه أبيات شعرية في 12 ديسمبر1997م في تجمع عام في إحدى قرى الأناضول الشرقية، قال فيها: "المآذن حرابنا، وقبابنا جنودنا، جوامعنا معسكراتنا، ومؤمنينا جنودا"، فكانت هذه الأبيات كفيلة لاستفزاز العسكر والحكم عليه بالسجن بعيدا عن بلدية اسطنبول، ومنع على أثرها من مزاولة العمل السياسي حتى عام 2002م، إلا أن ذلك لم يؤثر على فرص الإسلاميين في ظل برنامج الحزب الذى طرحه أردوغان، وهو برنامج متكامل لا يرتبط بإسم زعيمه لا سيما وأنه يتمتع بشخصية كاريزمية تؤهله بأن يحظى بتأييد الناخبين، ولذلك فقد قاد عبدالله جول الحملة الانتخابية لمشاركة الحزب بالانتخابات البرلمانية. (صحيفة الشرق الأوسط، العدد 10386/ 2007)

ولعل أردوغان وكوادر حزبه استطاعوا الاستفادة من الخبرات والدروس في مشاركتهم التي قاموا بها خلال العقود الماضية، لا سيما أردوغان عندما كان رئيس بلدية إسطنبول، الأمر الذي أسهم في زيادة رصيده وبالتالي حصول حزبه على تأييد الأغلبية التي وفرت لمرشح الحزب فوزا كبيرا أهلته للوصول إلى رئاسة الحكومة، وبهذه النتيجة تمكن حزب العدالة والتنمية من تشكيل الحكومة رقم 58 برئاسة عبد الله جول بحكم الحظر المفروض على أردوغان منذ عام 1998م. (مصطفى، 2007، ج2، ص:186)

ووفقا لما سبق نلاحظ أن الأزمات التي عاشتها تركيا بالإضافة إلى عوامل أخرى، مثل توصل الشعب التركي إلى قناعة وإلى مرحلة كشف فيها ضلال النخبة العلمانية، فضلا عن تنامي توحش العولمة وانخراط الشعب التركي في البحث عن ثقافته وهويته التي يشكل الإسلام أحد مقوماتها، وفر الفرص لحزب العدالة والتنمية للوصول إلى السلطة دون عائق مثل الرئاسة والحكومة والجيش وقوى الاقتصاد الخاص التي اتفقت على دفع تركيا للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي والاتفاق على رسم استراتيجية تركيا في المرحلة القادمة. (Sami, 2008, p:3)

مع هذا تعرض مشروع حزب العدالة والتنمية لبعض الانتقادات منها، أنه يقوم على أساس المصالحة بين العلمانية والإسلام، وبين الديمقراطية والإسلام، وعرفوا أنفسهم على أنهم حزب محافظ على غرار الأحزاب المسيحية الأوروبية، ويتضح أنه ليس في ذلك من جديد على الخطاب الأربكاني، بالمقابل هناك من يشير إلى أن فوز الحزب لا يعود إلى خطابه بقدر ما يعود إلى تفاهمه مع حماة العلمانية من مؤسسات رجال الأعمال والصحافة والجيش ... إلخ. (Sami, p:4) وربما يعد هذا انتقاص من دور الشعب وتجاهل إرادته وشل قدراته، بالإضافة إلى تهميش خبرات القيادات الشبابية ودورها المميز في إدارة البلديات الكبرى.

ويتضح من العرض السابق أن فوز حزب العدالة والتنمية طرح العديد من التساؤلات في الأوساط السياسية، لا سيما النخب العلمانية التي حكمت تركيا منذ عشرينيات القرن الماضي، عن

كيفية تحول توجهات الشعب التركي، وما هي أسباب ذلك التحول؟ هل فشل الأحزاب وانقساماتها؟ أم استمرار تردى الوضع الاقتصادي؟ أم طبيعة الشعب التركي الذى لا يزال يحتفظ بتاريخه الممتد حتى أوساط أوروبا ؟ والإجابة ببساطة إن كل هذه العوامل مجتمعة أدت إلى تحقيق ذلك الفوز.

ولعل تصريح إحدى نائبات حزب العدالة والتنمية يؤكد ذلك حيث قالت:" فزنا لأننا قدمنا أفضل التصورات للاقتصاد التركي، وليس لأننا حزب إسلامي، نحن لا نصنف أنفسنا على أننا حزب إسلامي، وحزب العدالة والتنمية ليس لديه أصلا فكرة أسلمة تركيا.(صحيفة الشرق الأوسط، العدد/10554/2007) .

- النتائج:

من خلال البحث في موضوع حزب العدالة والتنمية التركي ودراسته من حيث النشأة والتطور والأيديولوجيا تم التوصل إلى مجموعة من النتائج يمكن إبراز أهمها في النقاط التالية:

1- إن جزب العدالة والتنمية وفق بين رغبات الشعب التركي والنهج الأيديولوجي العلماني الذي اختطه الزعماء الأوائل لتركيا الحديثة.
2- استفاد حزب العدالة والتنمية من تجارب الأحزاب الإسلامية السابقة كحزب الرفاه وحزب الفضيلة وحزب السعادة ويتضح ذلك من خلال وصفه لنفسه بأنه ليس حزبا إسلاميا ولا يدعو لأي توجه ديني. كما ليست لديه فكرة أسلمة تركيا.
3- عدم معارضة حزب العدالة والتنمية للعلمانية وللمبادئ التي قامت عليها الجمهورية التركية ويؤكد تمسكه بها والمحافظة عليها.
4- يؤيد حزب العدالة والتنمية انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي ويسعى إلى تحقيق ذلك بكل إمكاناته وقدراته.
5- احترام حزب العدالة والتنمية للقوانين التركية، والعمل للحفاظ على الأمة التركية ككتلة واحدة من خلال صيانة التنوع الديني والثقافي والفكري.
6- الدفاع عن جميع الحقوق السياسية للمواطنين في اطار نظام ديمقراطي تعددي يحترم حرية التعبير.
7- يعطي حزب العدالة والتنمية أهمية خاصة لمفهوم الدولة الاجتماعية ويؤمن بالإنسان مصدرا أول للتطور الاقتصادي.
8- يرى حزب العدالة والتنمية أن عدم العدالة في توزيع الدخل، والبطالة، أهم مشكلة اقتصادية واجتماعية.
9- يسعى حزب العدالة والتنمية للحفاظ على قيم الأسرة والشباب من خلال دعم السياسات التي تخدم هذا الهدف، ودعم البرامج التعليمية والتدريبية.
10- تبنى حزب العدالة والتنمية سياسات اقتصادية رشيدة أدت إلى تحقيق طفرة اقتصادية على المستويين الداخلي، والخارجي (الاقليمي والعالمي) وازدياد معدلات النمو الاقتصادي وارتفاع في مستوى دخل الفرد، وهو ما مكن تركيا من الانضمام لمجموعة دول العشرين الاقتصادية.
11- إن تخطي حزب العدالة والتنمية للعقبات التي يثيرها العلمانيون وحلفائهم بين الحين والأخر لدليل على النهج السليم الذي ينتهجه الحزب.

التوصيات:

أ- مساندة الشعب التركي لحزب العدالة والتنمية في تحقيق سياساته الإصلاحية التي يسعى لتحقيقها على كافة الأصعدة الاقتصادية والسياسية في تركيا.

ب- أخذ تجربة حزب العدالة والتنمية بنظر الاعتبار حيث يعتبر الحزب ذا الطابع الإسلامي الوحيد في الشرق الأوسط الذي يصل لسدة الحكم ويستمر فيها منذ وصوله عام 2002م حتى الآن وذلك بفضل مرونته وسياساته.

ج- استمرار حزب العدلة والتنمية في تنشيط دور المجتمع المدني واحترام الحقوق والحريات وضمانها لكي يتمكن الحزب من تحقيق التحول الديمقراطي وكسب ثقة الشعب التركي الذي يعد من أهم الركائز الأساسية في العملية الانتخابية.

د- يجب على حزب العدالة والتنمية الوفاء بالوعود التي قطعها على نفسه للناخبين لا سيما المتعلقة بتوفير الرفاهية وتحسين الأوضاع الاقتصادية للشعب التركي.

هـ- ضرورة أن يتعامل حزب العدالة والتنمية ذو الخلفية الإسلامية مع أبناء المجتمع التركي بنزاهة وشفافية دون التفريق بينهم على أسس عرقية أو مذهبية من خلال تعزيز قيم الديمقراطية وسيادة القانون.

و- تركيز حزب العدالة والتنمية على تحقيق الموازنة العادلة في توزيع الثروات الوطنية على كافة الأقاليم التركية بالتساوي وعدم تمييز إقليم دون الأخر لأية اعتبارات .

ز- مواصلة حزب العدالة والتنمية العمل على تجاوز الأزمات ومكافحة الفساد وحماية الصناعة الوطنية والعمل على تشجيعها لكسب ثقة وتأييد أبناء المجتمع التركي.

المراجـــــع:

أولا: المراجع العربية:

1- إبراهيم خليل العلاف، خارطة الحركات الإسلامية في تركيا المعاصرة، ص 16، www. alwatanvoice.com 2006/6/9

2- إبراهيم الداقوقي، الاختلاف الثقافي لا يقف حائلاً دون انضمام تركيا للنادي الأوروبي، مجلة الحوار المتمدن، العدد: 1311 - سبتمبر، 2005م.

3- أفراح جاسم، الحركات الإسلامية في تركيا 1980 – 2002م: دراسة تاريخية، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الموصل، 2008م.

4- جاسم الحريري، العلاقات العراقية التركية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، جامعة الموصل، مركز الدراسات الإقليمية، ملفات البحوث السياسية، الملف الثاني، 2009م.

5- حسن حمدان، قراءة سياسية في الحركة الإسلامية، قضايا إسلامية معاصرة، ط 2، القاهرة: مركز الدراسات الأسيوية، 1997م.

6- حسنين خالد وآخرون، الجراحة التجميلية للعمل الإسلامي: قراءة في تجربة حزب العدالة والتنمية التركي، عمان: مركز دراسات الأمة، 2004م.

7- صباح الدين أوجار، أربكان والرفاه الإسلامي، ترجمة: الصفصافي أحمد المرسى ، القاهرة: التراك للنشر، 2009م.

8- صحيفة الشرق الأوسط، اضطرابات تركيا، لندن ، العدد: 8173 بتاريخ 14 / 4 / 2001م.

9- صحيفة الشرق الأوسط، نائب رئيس العدالة والتنمية التركي، لا تسمونا إسلاميين ونحن ملتزمون بشكل كامل بالعلمانية، العدد: 8743 بتاريخ 2002/11/5م.

10- صحيفة الشرق الأوسط، منال لطفي، أزمة تركيا تتعمق في إبطال الدورة الأولي في الانتخابات، لندن، العدد: 10382 بتاريخ 2007/5/6 م.
11- صحيفة الشرق الأوسط، سمير صالح، الخارطة الحزبية التركية ومواقفها في الأزمة السياسية الحالية، لندن، العدد: 10386 بتاريخ 10/ 5 / 2007م.
12- صحيفة الشرق الأوسط، منال لطفى، حرب الأشقاء وخلافة المسلمين، لندن، العدد: 10554 بتاريخ 2007/10/25م.
13- ضياء رشوان، دليل الحركات الإسلامية في العالم: حزب العدالة والتنمية منهج الإسلاميين الجدد في تركيا، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، بدون تاريخ.
14- طارق عبدالجليل، الجيش والحياة السياسية: تفكيك القبضة الحديدية، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2010م.
15- عبدالحليم غزالي، من الفكرة القومية إلى الجسر الحضاري، ملفات خاصة، تركيا صراع على الهوية، بيروت: دار المعرفة، 2006م.
16- عبدالحليم غزالي، الإسلاميون الجدد والعلمانية الأصولية في تركيا، القاهرة: مكتبة الشروق الدولية 2007م.
17- عبدالله التركماني، جدل الإسلام والحداثة في تجربة تركيا، بحث مقدم الي ندوة الإسلام والديمقراطية (تونس) بتاريخ 2004/12/14م.
18- محمد ثلجي، أزمة الهوية في تركيا: طرق جديدة للمعالجة، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2010م.
19- محمد طه الجاسر، تركيا ميدان الصراع بين الشرق والغرب، دمشق: دار الفكر للنشر، 2002م .
20- محمد نورالدين، تركيا الجمهورية الحائرة مقاربات في الدين والسياسة والعلاقات الخارجية، بيروت: مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث، 1998م.
21- محمد نورالدين، حجاب وحراب: الكمالية وأزمة الهوية في تركيا، بيروت: مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث، 2001م.
22- محمد نورالدين، حزب العدالة إلي أين..؟ حزب العدالة والتنمية إلي السلطة، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد: 287/ 2003م.
23- مصطفى أحمد طحان، الحركات الإسلامية بين الفتنة والجهاد، بيروت: دار المعرفة، 2007م.
24- مصطفي أحمد طحان، تركيا التي عرفت من السلطان إلى نجم الدين أربكان 1824 – 2006، الجزء الثاني، الكويت، 2007م.

ثانيا: المراجع الأجنبية..

1- Alan Makovsky, "How to Deal with Erbakan",Middle Eest Quartetly, March 1997.

2- Nilay Karaelmas, Virture, Happiness, Contentment, and Rancor in the Turkish Opposition, World Press Review, Ankara, July,26,2001.

3- Sami Faltas, and Erik Sportel, Security Matters Center for European Security CESS, issue19, June,2008.